بريطانيا والمساعدات الاقتصادية الأمريكية

للمملكة العربية السعودية١٩٤٦-١٩٤٧.دراسة وثائقية

أ . م . د. خليل حمود عثمان الجابري
كلية التربية – ابن رشد – للعلوم الانسانية / قسم التاريخ
جامعة بغداد

تاريخ الطلب: ٢٠١٩/١١/١٢
تاريخ القبول : ٢٠٢٠/١/١٥

الأميل : khalialijabiri@gmail.com

ملخص البحث:

تعد العلاقات الأمريكية- السعودية من العلاقات المميزة بين البلدين، فقد أولت الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية، اهتماماً استثنائياً، بعد أن أدركت الأهمية التي تحظى بها المملكة في المنطقة، وامتلاكها خزيناً هائلاً من النفط، عليه، فقد سعت منذ وقت مبكر الى ربط اقتصادها بالاقتصاد السعودي، من خلال الدعم اللامحدود الذي قدمته الى المملكة، بعد أن ادركت حقيقة الأوضاع الاقتصادية السعودية بسبب انخفاض انتاج النفط، وقلة موارد الحج ولاسيما خلال الحرب العالمية الثانية، لذا، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات العاجلة للمملكة العربية السعودية.

وقد رصدت الوثائق البريطانية المساعدات الأمريكية المختلفة، ولاسيما القروض، كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً أيضاً بجوانب أخرى، ولاسيما ما يتعلق منها بالجانب الخدمي في المملكة، كالطرق، والزراعة، والمواد الغذائية. وقد تمكن " بنك الاستيراد والتصدير" من عقد اتفاقية مع الحكومة السعودية لاقراضها مبلغاً من المال مقداره عشرة ملايين دولار عام ١٩٤٦، لشراء ما تحتاجه من الولايات المتحدة، وبذا أصبحت المملكة العربية السعودية، سوقاً رائجة للمنتجات والبضائع الأمريكية، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل حصلت موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على فتح وكالات رئيسة لبعض الصناعات

الأمريكية في السعودية، ولاسيما السيارات والحاسبات والطابعات. والملاحظ، أن الجانب البريطاني لم يعترض على المساعدات الأمريكية المقدمة الى المملكة العربية السعودية، انما كان يراقب بحذر. وقد ازداد عدد الوكالات التجارية الأمريكية في السعودية بشكل ملحوظ. وفي عام ١٩٤٧ وصلت شحنة تجارية من مدينة نيويورك الأمريكية محملة ببضائع مختلفة وصل وزنها الى (٨٤٠) طناً، وبذلك ازداد حجم البضائع الأمريكية التي غطت السوق السعودية، مما كان له أثره الايجابي في توثيق العلاقات التجارية بشكل أكبر بين البلدين.

Abstract

The American – Saudi relations determine one of the interesting relations between the two countries, where the United States of America gave the Saudi Arabia a special interest, after realizing its importance, add to that the great oil reserves; therefore it became connecting its economy and since an early time with the economy of the United States of America, through the unlimited support which the U.S.A. gave to the Saudi Arabia after realizing the reality of what was the Saudi economic enduring because of decreasing in oil production and the revenues of pilgrimage during the WW II. Where the U.S.A., launched on presenting an emergent aids to Saudi Arabia. The British documents watched those different American aids, especially the loans and the interest in the public services field in the kingdom, such agriculture and foods. Also, in asroads, import and export Bank, U.S.A. was able implementing agreements with Saudi Arabia for the sake of loaning Saudi an amount of money reached to ten million dollars in 1946, to be able buying her needs from U.S.A. The Saudi

المقدمة

ابدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً واضحاً لتعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، منذ الحرب العالمية الثانية، على الرغم من العلاقات القديمة التي تربط بريطانيا مع السعودية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتصار الحلفاء، ظهرت متغيرات ستراتيجية في دور القوى الكبرى، منها، أفول نجم بريطانيا وظهور قوى جديدة اتسمت بقدراتها العسكرية والاقتصادية، منها الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من بقاء النفوذ البريطاني قائماً في منطقة الخليج العربي، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لجعل المملكة العربية السعودية منطقة نفوذ امريكية، فاستغلت ظروف الأزمة الاقتصادية التي مرت بها السعودية، وبدأت بتقديم المساعدات الاقتصادية التي اشتملت على قروض مالية وبضائع ومواد مختلفة.

ادركت الولايات المتحدة الاهمية التي تحظى بها السعودية في نواحٍ عديدة، يأتي في مقدمتها النفط، لذا، سعت بشكل حثيث الى توثيق علاقاتها معها.

تم تحديد الاطار الزمني للدراسة الذي يبدأ من عام ١٩٤٦ الذي انجز فيه بناء قاعدة الظهران الجوية الأمريكية حتى بدء الحرب الباردة عام ١٩٤٧.

Arabia, but was watching carefully. The number of the American agencies became greater in Saudi Arabia, where in 1947, reached a cargo of American stuff increased and overwhelmed the Saudi market that effected positively on documenting the commercial relations between the two countries .

Arabian kingdom become a popular market of the as American good. The matter didn't stop on that only, the U.S.A. launched roads opining a principal agencies of the American products especially cars, computers and printers. It is noticeable that the British side didn't protest on what the U.S.A. presented to Saudi

قسمت الدراسة على ثلاثة مباحث، بيّن الاول، الموقف البريطاني من الدعم الاقتصادي الامريكي للمملكة العربية السعودية، واوضح الثاني، تزايد الدعم الاقتصادي الامريكي للمملكة العربية السعودية، في حين سلط المبحث الثالث الضوء على متابعة بريطانيا للأنشطة الاقتصادية الأمريكية في المملكة العربية السعودية عام ١٩٤٧، علماً ان الدراسة استمدت معظم معلوماتها من الوثائق البريطانية (سجلات العربية السعودية، Records of Saudi Arabia 1902-1960)، وعدد من المصادر على النحو المشار اليه في قائمة المصادر.

أولاً:الموقف البريطاني من الدعم الاقتصادي الامريكي للمملكة العربية السعودية.

أولت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الامريكي هاري ترومان (Hary Truman) (١٨٧٤-١٩٧٢)[١]، اهتماماً واضحاً باستمرار تقديم المساعدات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية بعد ان وضعت الحرب العالمية أوزارها [٢]. فشملت المساعدات بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧، تقديم القروض والمنح وفي مجالات مختلفة، فضلاً عن ذلك، سعت واشنطن لزيادة تبادلها التجاري بين البلدين، مع الاخذ بالحسبان، كانت المملكة العربية السعودية راغبة بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية لحاجتها الماسة للأموال والخبرة الأمريكية في تطوير اقتصادها الضعيف، وتلبية حاجة المواطنين السعوديين من مواد امريكية متنوعة تدخل في صلب الحياة اليومية للمواطن السعودي.

كان أمراً طبيعياً، ومنطقياً ان تراقب بريطانيا عن طريق سفارتيها وممثليتها الدبلوماسية في واشنطن وجدة ودائرة الشرق الاوسط البريطانية(British Middle East office) ومقرها القاهرة، بحذر وحيطة، ظهور كائن من كان، منافساً لمصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي، ولاسيما في المملكة العربية السعودية التي تملك احتياطياً من النفط قدر أيامئذ بـ ٥,٩ بليون برميا، وهو ثاني أكبر احتياطي في العالم[٣]، ولاسيما في الوقت الذي كانت الشواهد تؤكد أفول نجم بريطانيا الذي بات يتعزز باستمرار، وبالمقابل كانت جميع الشواهد المتوافرة لدى بريطانيا ترى أن شركات الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على مصادر النفط في السعودية وتخطط لزعزعة مواقع بريطانيا في دول الشرق

الاوسط الغنية بالنفط، وكانت المساعدات الاقتصادية بأنواعها بداية مشوارها.

لم يرق لبريطانيا في عهد رئيس وزرائها كلمنت أتلي (Clement Attlee)[٤]ذلك كله، فقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية في برقيتها المرقمة ٣٧٩ من سفارتها في واشنطن، ان تزودها بمعلومات كاملة عن حجم المساعدات التي تنوي واشنطن تقديمها للسعودية، التي قدمت طلباً رسمياً الى الادارة الأمريكية، تضمن تزويدها بالمساعدات نتيجة لتدهور اوضاعها الاقتصادية، وتراجع مدخولاتها المالية من النفط[٥].

شددت وزارة الخارجية البريطانية في برقيتها المذكورة آنفاً، على ان يبلّغ سفيرها في واشنطن، وزارة الخارجية الأمريكية، انه في حال وصول البعثة العسكرية الأمريكية لتدريب الجيش السعودي، فأن الجانب البريطاني سيشرف على عمل اللجنة، أما فيما يتعلق بالنقل الجوي الداخلي للمملكة العربية السعودية، فقد اقترحت لندن ان يكون الخيار متروكاً للملك عبد العزيز بن عبد الرحمن(ابن سعود) [٦]، ومن دون ضغوط أمريكية أو بريطانية عليه، وفي مجال آخر، أعلم السفير البريطاني وزارة الخارجية الأمريكية بأن حكومته تعهدت بتقديم خمسين سريراً الى المستشفى العسكري، فضلاً عن إنشاء مستشفى للعيون، ومن مفهوم البرقية المذكورة، ان البريطانيين سبقوا الامريكيين بالمبادرة، كما ورد فيها ما نصه "**نحن نفهم ان الامريكيين يسعون الى القيام بمساهمة في هذا الجانب**"[٧].

كما رحبت الحكومة البريطانية بمباشرة الامريكيين بإنشاء وتعبيد بعض الطرق المهمة في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن مساعدة المملكة العربية السعودية بتجهيزها بعدد من مركبات النقل، التي وجدت لندن ان السعودية بأمس الحاجة اليها، وينطبق الحال نفسه في مجال الزراعة، فقد اوضحت البرقية عزم الامريكيين على منح ابن سعود مساعدات مهمة لتطوير القطاع الزراعي في منطقة الخرج.

ولم تخف لندن عن واشنطن عدم بإمكانها تقديم مساعدات بشكل مباشر الى السعودية[٨]، وعلى الرغم من ذلك كانوا على جانب كبير من الحذر، ولم يتوانوا عن متابعة النشاط الامريكي في السعودية، ومراقبة كل ما يجري بشأن تطوير العلاقات بين البلدين على الصعد كافة، وفي هذا السياق اعلمت المفوضية البريطانية وزارة الخارجية البريطانية ببرقيتها المرسلة في الخامس عشر من آذار

١٩٤٦، ان الادارة الأمريكية قدمت قرضاً قدره خمسة وعشرون مليون دولار الى السعودية، بيد ان الاخيرة رفضت العرض الامريكي من دون ان توضح اسباب الرفض، وبعامّة فأن حكومة المملكة العربية السعودية سعت للحصول على مركبات نقل ومواد غذائية بدلاً من القروض المالية، وعليه، وبحسب الوثيقة البريطانية، اتفقت واشنطن مع السعودية ان تجهزها بما يأتي:

١-٤٠٠ شاحنة نوع ستودبيكير(Studebaker) مع العلم، ان الحكومة السعودية طلبت ٥٠٠ شاحنة من هذا النوع.

٢-٥٠٠٠ طن من مادة السكر، مع العلم، ان الحكومة السعودية طلبت ١٠,٠٠٠ طن.

٣-٥ آلاف طن من مادة الرز.

٤-٢٠,٠٠٠ طن أي (نصف كمية مؤلفة من ٤٠,٠٠٠ طن المطلوبة من الجانب السعودي من مادة الحنطة)، حيث عرض الامريكيون٢٥,٠٠٠طن،إلا ان السعوديين اقترحوا، بشكل مفاجئ كمية أقل [٩].

تابعت المفوضية البريطانية في جدة الاتفاق الامريكي – السعودي المشار اليه آنفا، واعلمت وزارة خارجية بلادها ببرقية بتاريخ الحادي والعشرين من آذار١٩٤٦، ان بنك الاستيراد والتصدير (Export – Import Bank)[١٠]، سيعمد للمطالبة بالعائدات النفطية كافة ابتداءً من عام١٩٥٠ ولغاية انتهاء التسديد، وبذلك، لن تتمكن المملكة العربية السعودية من تنظيم وتنسيق تلك العائدات إلا بموافقة البنك[١١]، وفي الوقت نفسه تكون المواد المشتراة خاضعة لتدقيقه[١٢]، ولم يقتصر الأمر على هذا، بل ان المشاريع الأمريكية كافة التي ستنفذ في المملكة العربية السعودية تكون خاضعة لموافقات مسبقة من البنك نفسه، بيد ان الحكومة السعودية، ولاسيما ابن سعود نفسه، رفضوا الشروط الأمريكية بحسب الوثيقة البريطانية[١٣].

وفي متابعة بريطانية اخرى، طلب ابن سعود قرضاً بقيمة عشرة ملايين دولار من الادارة الأمريكية في آذار١٩٤٦على ان يتم تسديده بمعدل مليوني دولار سنوياً، من خلال العوائد النفطية، لمدة خمسة اعوام، ويتم استقطاع الفائدة البالغة ما نسبته ٣% عن طريق صفقات شراء بضائع؛ وهي تعد عملية تكميلية لاجراءات القرض، وتوقعت المفوضية البريطانية، ان الادارة الأمريكية لن توافق على القرض المذكور بموجب هذه الشروط ، ومن

ثم لن تلبي الطلب السعودي، مشيرة الى احتمال أن تستجيب احدى الشركات النفطية الأمريكية العاملة في المملكة العربية السعودية لطلب ابن سعود هذا[١٤].وهكذا يتضح لدينا، ان ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن بالضرورة موضع قبول من الحكومة السعودية، بل احياناً تضع الاخيرة شروطاً في حالة قبول اي قرض جديد من الولايات المتحدة، وليس من المستبعد ان تكون بريطانيا قد عملت على وضع العراقيل امام التغلغل الامريكي في الاراضي السعودية.

تابعت بريطانية عن كثب ما تعانيه المملكة العربية السعودية من ضعف اقتصادها وقلة الواردات المالية من عائداتها النفطية، وعليه، كانت بالفعل بأمس الحاجة الى المساعدات المالية. لهذه الاسباب سوّغت السفارة البريطانية الغاية من وراء زيارة وفد سعودي كان سيرأسه الشيخ عبد الله سليمان(١٨٨٤-١٩٦٥) وزير المالية السعودي الى الولايات المتحدة الأمريكية في آب ١٩٤٦، وبحسب السفارة البريطانية ان الغاية المبتغاة منها، التوقيع على القرض بموجب الشروط التي تم الاتفاق عليها بين البلدين[١٥]. ومما يذكر ان المعنيين في الادارة الأمريكية رتبوا لقاءً بين وزير المالية السعودي والرئيس الامريكي ترومان، وقد شدد الوزير السعودي في اللقاء على حاجة بلاده للقروض والمساعدات الأمريكية[١٦]، إذ اوضحت برقية السفارة ان قيمة القرض اقل من عشرة ملايين دولار، ورجحت انه من غير المحتمل أن تطرأ زيادة عليه، وبموجبه سوف تصرف قائمة مواد محددة، وفقاً لشروط البنك، التي تضمنت المفردات التالية: حبوباً، معدات زراعية، ومكائن، فضلاً عن معدات النقل، كما ان عمليات المراقبة والتحكم بشأن القرض ستكون أقل شدة من تلك المذكورة في المسودة الاولى من الاتفاقية، وبإمكان الملك السعودي ابن سعود "**سحبها في أي وقت إلا انها ستكون محدودة جداً**"، اي يتوجب من ناحيته صَرف هذه الدفعة المالية بموجب المفردات المصادق عليها قبل سحب الدفعة الثانية، وفي الوقت نفسه، لن يكون ابن سعود ملزماً بإظهار الفواتير أو محاولة للسيطرة على الارباح من الجانب الامريكي الذي أبدى " تفاؤله على اساس ان العمل يجري على نحو جيد"[١٧].

وفي متابعة خاصة للسفارة البريطانية في واشنطن، اعلمت حكومتها في برقيتها المذكورة آنفا، ان ابن سعود يروم اختيار احد الشخصيات الاقتصادية الأمريكية لتعيينه

بمنصب مستشار تجاري له، وسيتولى مسؤولية **"المحافظة على تدني قيمة الارباح الى ادنى مستوى لها"**، بحسب ما جاء في البرقية نفسها[١٨].

وفي السياق ذاته، نشرت برقية اخرى تعود الى المرحلة نفسها صادرة عن السفارة البريطانية في واشنطن، ما تناولته الصحافة الأمريكية التي أولت اهتماماً بالاتفاقية الموقعة بين بنك الاستيراد والتصدير والمملكة العربية السعودية، فقد نشرت احدى الصحف الأمريكية نص التصريح. وقد تلقفته السفارة البريطانية في واشنطن، وارسلت نسخة منه الى وزارة الخارجية البريطانية.

وقد بلغت قيمة القرض عشرة ملايين دولار في التاسع من آب١٩٤٦، وتضمن الاتفاق شروطاً وبنوداً خاصة لقرض ممنوح من بنك الاستيراد والتصدير بقيمة عشرة ملايين دولار، الى المملكة العربية السعودية، من اجل شراء تجهيزات زراعية رئيسية من الولايات المتحدة الأمريكية، مثل، محاصيل زراعية، منتجات حيوانية، فضلاً عن قطع غيار لإصلاح مركبات النقل، والتي أصبحت شحيحة في الاسواق السعودية في سنوات الحرب العالمية الثانية. وقد قررت المملكة شراء مواد بحاجة ماسة إليها، تضمنت بموجب القرض المذكور، بقوليات، حبوباً، سكر، أدوية، معدات صحية خاصة بالمستشفيات، ومنسوجات، ومعدات آلية ومواد مكتبية، وآلات وتجهيزات زراعية[١٩]. وعلى الرغم من حصول المملكة العربية السعودية على عائدات النفط من شركة النفط العربية الأمريكية(Arabian American Oil Co.) التي تسمى اختصارا أرامكو[٢٠] (ARAMCO) لم تكن تلك العائدات تكفي لسد حاجات المملكة من المواد الضرورية الخاصة بالاستهلاك المحلي. على أية حال، أقرت بنود الاتفاقية أن تكون عملية تسديد القرض عن طريق تخصيص عائدات نفطية من شركة(أرامكو) لمدة عشرة أعوام على شكل دفعات ابتداءً من الخامس عشر من حزيران١٩٤٦[٢١]. وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية، قد أسهمت بشكل كبير في دعم الاقتصاد السعودي.

ثانياً : تزايد الدعم الاقتصادي الامريكي للمملكة العربية السعودية.

شهدت واشنطن زيارة وفود سعودي في خريف عام ١٩٤٦ بغية الحصول على قروض مالية، أو شراء ما يلزم البلاد من حاجات أساسية. وقد تابعة الدوائر الدبلوماسية البريطانية في واشنطن ذلك النشاط عن كثب،

وجهود الوفد للحصول على الدعم الاقتصادي. ففي برقية السفارة البريطانية في واشنطن الى وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في العاشر من ايلول ١٩٤٦ نقلت فيها وجهة نظر المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية بشأن القرض المذكور الذي بلغ مقداره عشرة ملايين دولار، وقد غطى قيمة شراء البضائع الاستهلاكية التي اشير اليها أيضاً، وان المملكة العربية السعودية لم تكن مجبرة على شراء مواد بنسب معينة بل حثت الجانب الامريكي على بيع كمية اكبر من المواد التي اشير اليها سابقاً، لحاجة المملكة الماسة إليها[٢٢].

أثار الوفد السعودي مسألة الحصول على قرض آخر، لتغطية كلف المشاريع التنموية، مثل، السكك الحديد، والموانئ، والكهرباء وتوفير المياه. ومن أجل ذلك، جرت مشاورات مع شركات هندسية امريكية في نيويورك، ووفقاً لما اوضحته وزارة الخارجية الأمريكية ونقلته السفارة البريطانية في واشنطن في برقيتها، فإن المشاريع شملت الطاقة والكهرباء لمدينة الرياض، والموانئ العميقة على الخليج العربي والبحر الاحمر، ولم تحسم الموافقة على تنفيذها، وتوقعت السفارة البريطانية ان يتوجه وفد سعودي آخر لإجراء مباحثات مع المسؤولين في بنك الاستيراد والتصدير أو البنك الدولي (International Bank) حاملاً معه خططاً تتعلق بالبنى التحتية في المملكة التي هي بحاجة الى الإنشاء، أو تعمير أو تطوير المشيدة منها، ومن ثم المطالبة بقرض آخر لتغطية الكلفة الفعلية التي تتطلبها تلك المشاريع، إلا أن الحكومة السعودية لم تنوه عن تلك المشاريع أو عن قيمة القرض، كون ذلك اعتمد على الخطط التي سيتم عرضها[٢٣]. فضلاً عن ذلك، شددت وزارة الخارجية الأمريكية على ان اي قرض يمنح من جانب الولايات المتحدة الأمريكية يجب ان ينفق على مشاريع نافعة للشعب بشكل فعلي، وان لاتذهب تلك الاموال الى " **جيوب المنتفعين**" أو تنفق على مشاريع غير ضرورية[٢٤]، بحسب تعبير الوثيقة البريطانية.

وضمن المنهاج الذي اعدته الحكومة الأمريكية للوفد السعودي، فقد كان من المتوقع ان يسافر الوفد السعودي الى ولايات كنساس(Kansas) وأريزونا(Arizona) وسان فرانسيسكو (San Francisco) فضلاً عن مدينة ديترويت (Detroit) بهدف الاطلاع على مصانع السيارات وخطوط النقل الجوي العالمية، ومناقشة الاساليب الحديثة مع المعنيين الامريكيين في موضوع زراعة الاراضي الصحراوية[٢٥]. في

ذلك الحين، رصدت دائرة الشرق الاوسط البريطانية في تقريرها المرسل الى دائرة الخزانة المالية في التاسع من تشرين الاول ١٩٤٦، اساليب التغلغل الاقتصادي الامريكي في المملكة العربية السعودية، إذ بَيّنِ التقرير، ان الامريكيين قاموا بتقدير حجم العائدات النفطية للمملكة العربية السعودية عام ١٩٤٧ وتوقعوا ان تصل إلى ما بين ١٥-١٧ مليون دولار، بوصفها ارباح الشركة النفطية، ومن المحتمل ان ترتفع نسبة هذه الارباح.

وبحسب التقرير نفسه، فأن الحكومة السعودية سعت للحصول على أرباح الشركات النفطية بالذهب، أما بشأن التسعة ملايين دولار أو أقرب من هذا المبلغ، المتوقع ان يدفع الى الحكومة السعودية في عام ١٩٤٦، فقد حصلت السعودية على أقل من نصف هذا المبلغ بقليل ذهباً[٢٦].

ومن الملفت للنظر، ان الحكومة السعودية، كما يبدو، وافقت على استلام حصة بعض الارباح النفطية بالدولار بدل الذهبُ من اجل تسديد نسبة من قيمة القرضين الممنوحين الى العربية السعودية من بنك الاستيراد والتصدير، البالغة قيمتهما ٢٥ مليون دولار، واشار التقرير نفسه، الى ان البريطانيين لم تتوافر لديهم تفاصيل عن القرض الثاني، بيد انهم كانوا على علم بأن قيمة قرض الشركة النفطية بلغ مقداره اثنى عشر مليون دولار، وكشفت لهم لجنة الشراء العربية السعودية (Saudi Arabian Purchasing Commission) ان مشترياتها بلغت ٣٥٠ الف دولار من قيمة الفائض الأمريكي في مصر. وفي موضع آخر، علمت السفارة البريطانية، ان لدى الحكومة السعودية الرغبة في انشاء سكة حديد تربط بين مدينة الرياض مع رأس تنورة بكلفة مقدارها ستون مليون دولار[٢٧]. وتوقعت السفارة ان يدفع هذا الأمر حكومة السعودية لتقديم طلب الى واشنطن للحصول على المبلغ المذكور.

بعامة، وبحسب الوثائق البريطانية المتوافرة بين ايدينا، شملت الانشطة الاقتصادية الأمريكية في المملكة العربية السعودية لشهر أيلول، التي رصدتها الدوائر الدبلوماسية البريطانية على النحو الآتي:

أ-التجارة: وضعت شركة الشرق الاوسط الأمريكية المساهمة(American Eastern Corporation Co.) كل رأس مالها وخدماتها تحت تصرف حسين عويني، وهو يُعدُّ من المقربين من وزير الخزانة الامريكي جون ويسلي سنايدر(John

(Wesley Snyder ٢٥ حزيران ١٩٤٦- ٢٠كانون الثاني ١٩٥٣)، وقد كان أول تعاون معلن، حينما اعلنت الشركة السعودية للصناعات الميكانيكية (Saudi Mechanical Co.) وجوب الامتلاك الفردي للوكالات السعودية لصالح الشركات الأمريكية الآتية:

Kaiser – Frazer Cars	**كايزر – فرايزر للسيارات**
Diamond Trucks	**الماسة للشاحنات**
Montgomery Car Products	**منتجات السيارات لمونتغومري**
Millink Co.	**شركة ملينك**
Cummins Diesel Products	**منتجات ديزل كومنز**
Reed Mechinery Co.	**شركة ريد للصناعات الميكانيكية**
Owens Yacht Co.	**شركة يخوت أوينز**
Globe – Wernicke Co.	**شركة غلوب ويرنيك**
American Central Co.	**شركة وسط أمريكا**
American Products Co.	**شركة المنتجات الأمريكية**
Barslawer Co.	**شركة بارسلاور**
Harco Chemical Corporation	**شركة هاركو للصناعات الكيمياوية المساهمة**
Kirk Co.	**شركة كيرك**
Vitamin Co.	**شركة فيتامين المساهمة**

وهنا لابد من الاشارة الى ان التقرير نفسه بَيّنَ ان العديد من هذه الشركات قد تعرضت لإفلاس[٢٨].

ب-المالية:

شرعت الحكومة السعودية بإيداع مبلغ قدره مليونان وسبعمائة وستين الف دولار لدى شركة ائتمان مقرها في مدينة نيويورك الأمريكية، بهدف اجراء سحب مبلغ بقيمة ثلاثمائة الف جنيه استرليني مع شركة جيلاتلي هانكي المحدودة (Gellatly Hankey & CO. Sudan Ltd.)، وإثر ذلك، الغى وزير المالية السعودي عبد الله سليمان، التأمين، وعرض بدلاً منه دفعة مالية مقدارها أربعمائة الف جنيه استرليني من بنك مصر(Miser Bank).

وقد علمت شركةجيلاتلي هانكي عن طريق مكتب شركة أرامكو في جدة، ان مبلغاً وقدره مليوناً وسبعمائة وستين الف دولار، هو في الواقع، دفعة مقدمة من الشركة الى الحكومة السعودية، وعليه، أصبح من الصعوبة بمكان

فهم كيف أودعت السعودية ما كسبته من اموال متزايدة بهذه السرعة فالدخل الوارد عن العوائد النفطية بلغ أثنين وسبعين مليون دولار عام ١٩٤٦، من هذا المبلغ تسعة ملايين دولار تدفع عام ١٩٤٦، فضلاً عن ثلاثة ملايين دولار يتوجب إعادتها الى الحكومة السعودية، كون الشركة النفطية ابتاعت مبلغاً من العملة المحلية(الريال). وعلى الرغم من ذلك، ادركت الحكومة السعودية، ضرورة الحصول على قرض أضافي من بنك الاستيراد والتصدير، قدره عشرة ملايين دولار، فضلاً عن قرض آخر من شركة أرامكو[٢٩].

على اية حال، استمرت الدوائر الدبلوماسية البريطانية في متابعة نمو المصالح الاقتصادية الأمريكية في المملكة العربية السعودية. فقد ورد في تقرير صادر عن المفوضية البريطانية في جدة مؤرخ في الحادي والثلاثين من تشرين الاول١٩٤٦، ان مؤشر نشاط المصالح الاقتصادية الأمريكية في السعودية آخذ بالازدياد، إذ ثبت تقرير تلك الزيادة على النحو الاتي:

١-التجارة :

أ-تم استيراد مليون وأربعمائة ياردة من الاقمشة القطنية، ومن خامات مختلفة، وتم الاعلان عنها في النصف الثاني من عام ١٩٤٦.

ب-منحت شركة جنرال موتورز (General Motors CO.) الأمريكية وكالة الى احدى الشركات الصغيرة، هي شركة محمد محمود زيد وبروس التي تدار من شركة جيلاتلي هانكي، وتم تحويل قيمة الحوالة عن طريق مكتب شركة جنرال موتورز، وفي الوقت نفسه، انتشرت شائعات عن محاولات أقارب وزير المالية السعودية للحصول على وكالة أخرى من الوكالات الأمريكية لصالحهم[٣٠].

وتجدر الاشارة الى ان المسؤولين في شركة محمد محمود زيد وبروس، نشروا في الصحف المحلية تفاصيل عن المركبات الأمريكية المستوردة واسعارها. ولابد من الاشارة الى ان اسعار السيارات كانت مختلفة، إذ بلغ سعر سيارة أولدز موبيل صالون (Oldsmobile Saloons) ٥,٢٢٠دولار، وهو يُعدُّ أعلى سعر لسيارة امريكية في السعودية، في حين بلغ سعر سيارة شيفروليت صالون Chevrolet (Saloons) ١,٨١٠ دولار، وتُعدّ أرخص سيارة صالون، وفي ادناه جدول يبين انواع المركبات الأمريكية واسعارها:

شيفروليت صالون	Chevrolet Saloons	١,٨١٠دولار
شاحنات شيفروليت	Chverolet Trucks	٢,٣٥٠ دولار
بيوك صالون	Buick Saloons	٢,٣٥٠ دولار
كاديلاك صالون	Cadillac Saloons	٢,٩٠٠ دولار
بونتياك صالون	Pontiac Saloons	٢,٢٠٠ دولار
أولدز موبيل صالون	Oldsmobile Saloons	٥,٢٢٠ دولار

في حين لم تدرج اسعار شاحنات جي. أم. سي (G. M. C)، إلا انه ذكر ان ما بين(٥-٢٠) موديلاً من النوع أعلاه سيكون متوافراً قريباً، ومن المؤمل تشييد ورشة تصليح وخدمات صيانة ما بعد البيع. من جانب آخر، تم تعيين رجل الاعمال السعودي عبد الوهاب زيد وكيلاً عن شركة(American General Batteries In Corporation CO.) وتابع التقرير نفسه، ان رجل الاعمال يونس سلامة وشركاءه في جدة، نشروا اعلانات في صحفية " **أم القرى**" السعودية، عن حصولهم على الوكالات الأمريكية التالية:

مضخات	Hamlet
مولدات، معدات لحام، ثلاجات	Winber
مستلزمات المراحيض	Don Juan
آلات طباعة وحاسبة	Smith and Corona
بطاريات ومقابس	Brice Batteries
دراجات بخارية	Pan- American

٢- المالية:

افصح التقرير البريطاني نفسه، عن عودة وزير المالية السعودي والوفد المرافق له الى جدة في التاسع والعشرين من تشرين الاول١٩٤٦، وبين التقرير ان الولايات المتحدة لم تكن مقتنعة بمشروع ابن سعود عن سكة حديد الرياض- رأس تنورة، ومن المؤمل ارسال وفد من خبراء أمريكيين لمناقشة هذا الموضوع مع ابن سعود، فضلاً عن دراسة مشاريع اخرى في المملكة العربية السعودية[٣١].

وفي الاحوال كافة، فإن عدم قناعة الولايات المتحدة بهذا المشروع، لايعني تخليها عن تقديم المساعدات بأنواعها للمملكة في المجالات الاقتصادية، ولكن بطريقة البحث عن انجح السبل واقلها كلفة في اقامة تلك المشاريع. فالولايات المتحدة الأمريكية بدأت

بإدامة علاقاتها مع المملكة العربية السعودية بطريقة الخطوة خطوة، مع الاخذ بالحسبان، ما تملكه بريطانيا من نفوذ واسع في الخليج العربي، وارتباطها الوثيق مع المملكة العربية السعودية براوبط قديمة، إلا ان الحرب العالمية الثانية كان لها تأثير واضح على الاقتصاد البريطاني، بحيث لم تتمكن من تقديم كل ما تحتاجه السعودية، وهذا ما أدركته الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت بتوسيع مجال نشاطاتها الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً– الاهتمام البريطاني بالأنشطة الاقتصادية الأمريكية في السعودية:

كشفت الوثائق البريطانية التي تعود الى تلك المرحلة عن زيادة في أعداد الوكالات التجارية المرتبطة بالجهات الأمريكية التي افتتحت في المملكة العربية السعودية، ونشاط دؤوب لحركة الاستيراد والتصدير بين البلدين، وجاءت تلك المتابعة في ضوء التقارير التي بعثت بها المفوضية البريطانية في جدة الى وزارة الخارجية البريطانية. وعلى الرغم من زيادة النشاطات التجارية بين البلدين، والمساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الى السعودية، لم تبد بريطانيا معارضتها أو انزعاجها من ذلك، وقد سجل تقرير المفوضية البريطانية في جدة المؤرخ في السابع من آذار ١٩٤٧، ذلك النشاط، ووصف الوكالات المحلية السعودية للمواد المصدرة من الولايات المتحدة بأنها آخذة بالتوسع، وان عملية تعيين الوكيل المحلي السعودي تتم من قبل شركة الشرق الأمريكية المساهمة (American Eastern Corporation). والملفت للنظر، ان التقرير البريطاني نعت الشركة بـ " **السيئة على الدوام**"، وكانت تحت مراقبة مدير كمارك جدة. من ناحية اخرى، اعلن التقرير نفسه، عن وصول كي. أس. تويتشيل (K. S. Twitchell) المهندس الامريكي ومدير نقابة التعدين في السعودية، وهو عضو أقدم في شركة الشرق الأمريكية المساهمة، الى جدة، وافاد التقرير ان سي. هولبي (C. Houlbey) مستشار المبيعات في شركة "**كوديير لتصدير الاطارات والمطاط**" (Goodear Tyre and Rubber .Export Co.) قام بزيارة الملحق التجاري في المفوضية البريطانية في جدة [لم يذكر التقرير اسم الملحق التجاري] واكد له خلال اللقاء، "**ان سياسة شركته، هي الحفاظ على هذا السوق لمنتجات فروع شركتهم**" في فولفير هامبتون(Wolver Hampton)، كما بين التقرير، ان مدير شركة الشرق الأمريكية المساهمة– فرع جدة، الفريد جيمس

(Alfred James) أعلم الملحق التجاري البريطاني بان شركته باعت بضائع بمبالغ ٣-٤ مليون دولار الى وزير المالية السعودي، بحسب الوثيقة البريطانية.

ب-المالية:

كان من الطبيعي أن يؤدي ازدياد التبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية خلال شهر آذار، الى ان تشهد المملكة العربية السعودية زيارة شخصيات اقتصادية امريكية، منها وصول مسؤولين من شركة الائتمان المالي (Guaranty Trust Company) ومقرها في مدينة نيويورك(NewYork) فضلاً عن مسؤولين آخرين من القسم الخارجي للبنك(Foreign Division of the Bank)، ونائب رئيس القسم الخارجي أج. اندرسون (H. Anderson)، وبحسب الوثيقة البريطانية ، فإن شركة الأئتمان، هي شركة مصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل لصالح الحكومة السعودية وشركة أرامكو، وشركة التجارة الهولندية (Netherlands Trading Society) وشركة جيلاتلي هانكي. يومها، سوّغت الدبلوماسية البريطانية، ان الغرض من الزيارة، فتح فرعين للشركة في جدة والظهران، مع وضع خطة واسعة للبنك الوطني السعودي[٣٢]. واوضح التقرير نفسه، ان السكرتير الثالث في مفوضية الولايات المتحدة في جدة، روجر ديفس(Roger Davies) كشف للمفوضية البريطانية عن إجراء مباحثات بين موظفي البنك(Wildmayare and Anderson) [لم يفصح التقرير عن هوية الشخصيتين] ووزير المالية السعودي عبد الله سليمان، في سبيل تطوير واقع التعاون بين المملكة العربية السعودية والمؤسسات الأمريكية الاقتصادية.

من جانب آخر، بيَّن التقرير البريطاني، ان السنة المالية في المملكة العربية السعودية كانت كما يلي:

الانفاق	٥٠,٠٠٠,٠٠٠دولار
العائد	
رسوم الحج	١٢,٠٠٠,٠٠٠دولار
عوائد النفط	١٤,٠٠٠,٠٠٠دولار
الضرائب ومنها الرسوم الكمركية	١٤,٠٠٠,٠٠٠دولار
العجز	١٠,٠٠٠,٠٠٠دولار

فالقيمة المناسبة للتحويل في قيمة الدولار [كل ٢,٩ دولار تساوي ١ جنيه استرليني]. وعلى هذا الاساس، فان الارقام التي قدمت لا تختلف كثيراً عن معلومات أخرى بشأن هذا الموضوع، إلا ان عوائد الحج اخذت بالارتفاع وتعدت مبلغ أربعة ملايين جنيه استرليني، واضاف ديفس، ان الحسابات بعملة الدولار تتراكم دون استخدامها في اعتمادات تجار سعوديين معينين في نيويورك، وهي أصلاً لم تأتِ من شركة النفط، كما ان الانخفاض الحاد في سعر الفضة في نيويورك، كان له تأثير على قيمة الريال[٣٣].

ج-التعدين والنفط:

وضعت شركة أرامكو خطة للحصول على٢٨٠ الف برميل يومياً بحلول شهر آب ١٩٤٧، وهذه كمية وصلت قيمتها الى ١٤مليون دولار سنوياً. وعلى هذا الاساس، أعلم مدير شركة أرامكو كاري أوين(Garry Owen) وزير المالية السعودي، ان بنود الامتياز النفطي ما تزال هي الاساس المعول عليه لعوائد النفط على وفق حساب ٤٠٠٠ ذهب لكل طن، واضاف ان الانفاق المحلي لشركة أرامكو بشأن الأجور، وصل الى مليون ريال شهرياً، وان اللوازم الاخرى التي يتم شراؤها من السوق المحلية، بلغت ٥٠٠ الف ريال شهرياً، اذا ما اخذنا بالحسبان، ان الريال الواحد يساوي٢٤ سنتاً بموجب اسعار السوق المحلي، حيث يقوم بعض السعوديون بالحصول على أرباح جيدة من خلال عمليات المضاربة، إذ ان شراء١,٥٠٠,٠٠٠ ريال شهريا بقيمة ٣٠ سنت للريال الواحد، يوفر مبلغاً يصل الى ٥,٤٠٠,٠٠٠ دولار يضاف الى الخزينة السعودية[٣٤].

د-الشحن:

ومن اوجه الانشطة الاقتصادية الأمريكية في السعودية عام ١٩٤٧، كشفت لنا الوثائق البريطانية عن وصول شحنة تجارية من نيويورك الى الموانئ السعودية تضمنت بضائع مختلفة، تزن ٨٤٠ طناً بتاريخ السادس من شباط ١٩٤٧ شملت، سيارات، وشاحنات، واطارات، ومواد غذائية. من جانب آخر، أوضح التقرير نفسه، ان مدراء شركة جيلاتي هانكي وهم وكلاء شحن استثماريون في الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من عشرين عاماً، تخلوا عن الوكالة الى شركة زينل علي رضا، من خلال اندماج الشركة الاخيرة مع مكتب مجلس ادارة شركة الشحن، وبما ان خط ايستماين (Isthmian Line) هم على تماس مع مارسيل واغنر (Marcel Wagner)

الذي يملك شركة الشرق الأمريكية لذا كان يتوجب على هذه الوكالة أن تتنازل قبل عامين لصالح شركة جيلاتي هانكي وشركائهم، ويبدو أن الأخيرة كانت مستاءة من الاساليب المتبعة اكثر من الديون المتراكمة عليها[٣٥]. بحسب ما ورد في التقرير البريطاني.

و-الزراعة:

أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بمشروع الخرج الزراعي، ففي لقاء روجر دافيس السكرتير الثالث في المفوضية الأمريكية في جدة مذكرة الى الحكومة السعودية بينت فيها توقعها وصول بضائع يابانية تحت أشراف الولايات المتحدة[٣٧].

وهذا ما يشير إشارة واضحة الى ان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهدف الى إدامة علاقاتها الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية، ولاسيما في القطاع التجاري، بعد ان ادركت الاهمية التي تحظى بها السعودية، والأزمة المالية التي عانت منها الاخيرة، مع الاخذ بالحسبان ما شهدته الأمريكية في جدة مع الوزير المفوض البريطاني في جدة، أعلمه ان ما يقارب٣٠٠ أكر[الاكر الواحد = ٦٣,٦ متر] من الاراضي الصحراوية اصبحت أراضي صالحة للزراعة[٣٦].

والملاحظ أن المفوضية البريطانية ذكرت في تقريرها نفسه، ان المفوضية الأمريكية في جدة، أقرت بعدم معرفتها حجم الشحنات الواصلة الى السعودية، من الحبوب والبقوليات المصدرة من الولايات المتحدة للسعودية عام ١٩٤٦، وفي ضوء ذلك، وجهت المفوضية بريطانيا من تدهور في اقتصادها، فضلاً عن ديونها الكبيرة، فأصبحت غير قادرة على تقديم المساعدات للسعودية، فسارعت الولايات المتحدة الى دعم السعودية عن طريق الاعانات المالية وتقديم القروض، وفتح وكالات تجارية، مما ساعد بشكل واضح على تغلغل الاقتصاد الامريكي في مفاصل الاقتصاد السعودي، وكان له تأثير بين في أن تصبح السعودية ذات أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية.

الخاتمة

بينت الوثائق البريطانية، ارتياح البريطانيين بشأن المساعدات المالية الأمريكية المقدمة الى المملكة العربية السعودية، التي كانت بأمس الحاجة اليها نتيجة للظروف المالية الصعبة التي شهدتها المملكة، مع الأخذ بالحسبان، ان بريطانيا لم تكن لها القدرة على تقديم المساعدات التي تطلبها السعودية، نتيجة

لما اصاب اقتصادها من ضعف بسبب سنوات الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن الديون الضخمة التي تراكمت عليها، وقد ادركت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك كله، واخذت تسعى بكل جهدها الى تقديم المساعدات المالية، وتنشيط القطاع التجاري في المملكة العربية السعودية أولاً، وكسب الجانب السعودي الذي اخذ يشعر بقدرة الولايات المتحدة على تقديم افضل انواع المساعدات، ثانياً. ولتسهيل ذلك، اخذت الولايات المتحدة تستقبل الوفود السعودية التي زارت العديد من الولايات الأمريكية ومدنها، واجرت العديد من المباحثات مع المسؤولين الامريكيين على أعلى المستويات، بهدف الحصول على الدعم المالي بضمانة العائدات النفطية.

والغريب في الأمر، ان بعض الشروط التي فرضتها الولايات المتحدة، كانت ترفض أحياناً من الجانب السعودي لعدم قناعته بذلك.على الرغم من ذلك، يبدو واضحاً، ان هناك ميولاً سعودية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة للتسهيلات التي قدمتها الاخيرة لمساعدة السعودية مالياً. وفي الاحوال كافة، أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ان تكون المملكة العربية السعودية، منطقة نفوذ أمريكية، وهذا ما حصل بالفعل.

الهوامش والمصادر

(١) الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية. ولد في ميسوري عام ١٨٨٤. أنتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية ميسوري عام ١٩٣٥، وفي ٢٠ كانون الثاني، شغل منصب نائب الرئيس الامريكي. أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية بعد وفاة الرئيس فرانكلين روزفلت في ١٢ نيسان ١٩٤٥، اعلن في عام ١٩٤٧ مبدأه المعروف بـ " مبدأ ترومان" لمساعدة الدول التي يهددها الخطر الشيوعي. توفي عام ١٩٧٢. للتفصيل، ينظر: اودوزاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٧٨٩ حتى اليوم، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) للتفصيل عن حجم وقيمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية للمملكة العربية السعودية في سنوات الحرب العالمية الثانية، يمكن الرجوع الى: Fouad Al – Farsy, Saudi Arabia – aCase Study in development, London , 1978.

(٣) اياد ناظم جاسم العلواني الامتيازات النفطية الأمريكية في المملكة العربية السعودية ١٩٣٣-١٩٥٠. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٤، ص١٢١.

(٤) سياسي بريطاني، وزعيم لحزب العمال، ولد عام ١٨٨٢، اشتغل بالخدمة الاجتماعية، وتولى مناصب عدة في وزارة حزب العمال، ترأس الحزب عام ١٩٢٥، واصبح نائباً لرئيس الوزراء بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٥ في وزارة تشرشل الأئتلافية أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، رأس الوزارة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥١، قامت حكومته باعمال عدة، أهمها، إنهاء انتدابها على فلسطين، ومنحها الهند استقلالها، توفي عام ١٩٦٧، ينظر:

Bernard A. Cook, Europe Since 1945. A Encyclopedia, Vol. 1, NewYork, 2001, PP. 54-55.

(5) Records of Saudi Arabia, Primary Documents 1902-1960, Penelope Tuson and Anita Burdett (ed.), London, 1992,Telegram from foreign office (London) to British

Embassy (Washington), No. E815/109/25, 9th. March , P. 597.

(٦) هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود، ولد في الرياض عام ١٨٧٦، سافر مع والده الى الكويت، حيث أقاما فيها. تمكن عام ١٩٠٢ من استرداد الرياض من آل الرشيد. وحدّ اجزاء المملكة، واعلن في عام ١٩٣٢ عن قيام المملكة العربية السعودية. توفي عام ١٩٥٣. وللإشارة هنا، سيقتصر الباحث على استخدام اسم ابن سعود اينما اقتضى سياق الكلام عنه. للتفصيل ، ينظر: امين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته وسيرة ابن سعود، ط٢، بيروت، ١٩٥٤، ص٢٢٢؛ احمد علي، آل سعود، بيروت، ١٩٥٧.

(7) R. O. S. A., Telegram. No. E815/109/25 , from foreign office (London) to British Embassy (Washington),9th. March, 1946, P.592 .

(8) Ibid.

(9) Foreign Office, cypher Telegram .No. 91 , from Jadda to foreign office (London) , 15th. March , 1946, P.594.

(١٠) أُسس عام ١٩٣٤ لتمويل القروض الأمريكية الخارجية، وكان الهدف من ذلك تسهيل العمليات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاخرى. يمنح البنك قروضه للدول الاخرى عند ثبوت عدم وجود رأس المال المحلي. وخلال الحرب العالمية الثانية، قدم البنك قروضاً الى ايران وتركيا والسعودية (واسرائيل) وغيرها من الدول. للتفصيل، ينظر:

France A. Mattison , A Survey of American Interests in the Middle East, Washington, D. C., 1953, P. 99.

(11) Foreign Office, cypher Telegram No. 109 , from Jadda to foreign office (London) , 21st. March , 1946, P.595.

(١٢) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧، جامعة البصرة، ١٩٨٠، ص٢٩٠.

(13) Foreign Office, Cypher Telegram.No.109 , from(Jadda) to foreign office (London) , 21st . March , 1946, P.595.

(14) Foreign Office, Cypher Telegram, No. 9479 , from British Embassy (Washington) to foreign office (London) , 6th. August , 1946, P.596.

(15) I bid.

(١٦) خليل علي مراد ، المصدر السابق، ص٢٩١.

(17) Foreign Office, Cypher Telegram No. 4979 , from British Embassy (Washington) to foreign office (London) , 6th. August , 1946, P.596.

(18) I bid (لم يرد اسمه في أصل الوثيقة)

(19) Foreign Office, Telegram, No. 5112 , from British Embassy (Washington) to foreign office (London) , 15th. August , 1946, P.597.

(٢٠) حصلت الشركة الأمريكية "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" (Standard oil of California Company) على امتياز لاستخراج النفط في التاسع والعشرين من مايس ١٩٣٣ من ارض مساحتها (٩٣٢,٠٠٠) كيلو متر مربع، وقعه عن الشركة لويد هاملتون (Liyod Hamilton) وعن الجانب السعودي وزير المالية عبد الله سليمان. وقد تم تغير اسم الشركة عام ١٩٤٤ الى شركة النفط العربية الأمريكية(The Arabian American Oil Copany) أرامكو(ARAMCO). ينظر: محمد لبيب شقير وصاحب ذهب ، امتيازات وعقود البترول في البلاد العربية ، الجزء الاول، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٠.

(21) R.O.S.A., Telegram No. 5112, from British Embassy (Washington) to foreign office (London) , 15th. August , 1946, P.597.

(22) Foreign office , Cypher Telegram .No. 5521 , from British Embassy (Washington) to foreign office (London) , 10th. September , 1946, P.598.

(23) Ibid .

(24) Ibid.

(25) Ibid .

(26) R.O.S.A., Report from British Middle East (Cairo) to H.M. Treasury (London) 9th. October, 1946,P.599.

(27) Ibid. , P.600.

(28) R.O.S.A., Secret, No.P.A. 99/3E/12, American Economic Activities in Saudi Arabia during September 1946, P.601.

(29) Ibid., P.602.

(30) R.O.S.A., Secret Report, No. F.A. 108/3F/13, from British legation (Jadda) to Foreign office (London) 31st. October, 1946 , P.603.

(31) Ibid .

(32) Ibid .

(33) R.O.S.A., Secret Report, No. 214/5/46G, from British legation (Jadda) to foreign office (London), 7th. March, 1947, P.606.

(34) Ibid ., P.607.

(35) Ibid., P.608.

(36) Ibid.

(37) Ibid.